القطاع . وبناء على تقرير من البنك الاسرائيلي فان مجموعة مالية تتكون من بنك ديسكنتو ، الشركة المركزية للتجارة والصناعة ، مجموعة ولفسون ، وبنك ليومي تتحكم بأكثر من ثلاثة ارباع الانتاج وان ٩٦ ٪ من المؤسسات الصناعية المنشأة خلال السنوات العشر الماضية يملكها القطاع الخاص(٣١). لقد شهدت هذه الفترة ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي وازدياد الهجرة كما يتبين ذلك من الارقام التالية : ١٩٦٧ : ٤٣٠٠ ، ١٩٦٨ : ١٢٧٠٠ ، ١٩٦٩ : ٢١٥٠٠ ، ١٩٧٠ : ٢٢٠٠٠ .

الا أن معدل الهجرة لم يبلغ حتى الحد الذي وصل اليه سنة ١٩٦٥ (وهذا يفسر لنا الضجة التي أقيمت حول يهود الاتحاد السوفييتي والضغوط التي فرضت عليه لاطلاق هجرة اليهود السوفييت) . ان هذه الفترة قد شهدت ظاهرة مهمة في الاقتصاد الاسرائيلي الا وهي تشغيل اليد العاملة الفلسطينية الموجودة في الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، وهذا دليل على قوة تأثير القطاع الخاص في الاقتصاد الاسرائيلي اذ أن البيروقراطية الصهيونية العمالية عارضت دوما ولا تزال تعارض في استخدام اليد العاملة العربية في الصناعة اليهودية . الا أن الامر بدأ بالتغير ، فالقطاع الخاص لا يهمه سوى الربح واليد العاملة العربية رخيصة اذا ما قورنت مع اليد العاملة اليهودية ، كما ان هذه الفترة شهدت نموا كبيرا في الاستثمار الاجنبي في صناعة التعدين كما توسعت صناعة السلاح والالكترونيات التي يملكها القطاع الخاص . وازداد انتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي الى هذا القطاع وبدأت اسرائيل بالاعتماد على هذا القطاع في زيادة صادراتها وفي تأمين احتياجات اسرائيل ، فقد أعلن يشعياهو لافي في سنة ١٩٧١ (مدير عام وزارة الدفاع) بأن الصناعة المحلية سوف تؤمن ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من المواد الحربية بينما سيبلغ الاستيراد ٧٠٠ مليون دولار من هذه المواد وان الصادرات من المواد الحربية سوف تبلغ ١٦٣ر٣ مليون دولار وهذا ما يعادل ٣٢ ٪ من مجموع الانتاج الحربي بينما لم تبلغ هذه الصادرات الا ٢٥ مليون دولار فقط عام ١٩٦٧ ، أي ان الزيادة بلغت ٦ أضعاف . ومما قاله لافي أيضا بأن الصادرات الحربية سوف تصبح ثلاثة اضعاف ما هي عليه الان قبل ١٩٧٥ وسوف تنخفض الواردات وسيبلغ عدد العاملين في الصناعات الحربية ١٩٠ الف عامل(٣٢). ان اعتماد اسرائيل على صناعة التسلح وتطويرها لن تمكنها فقط من زيادة صادراتها انما ستمكنها من الاعتماد على نفسها في فرض سياستها على الدول العربية وهذا يعني مزيدا من التوسع وعسكرة الاقتصاد الاسرائيلي ، كما سيمكن ذلك اسرائيل من أن تلعب دورا كبيرا في العالم الثالث والذي يحتاج الى السلاح الذي تصنعه اسرائيل كما سيمكن القطاع الخاص من جني الارباح التي ستذهب بالتالي الى الممولين الاجانب . ان الاقتصاد الاسرائيلي أصبح ما بعد حرب ١٩٦٧ جزءا من الاقتصاد الامبريالي ، فاسرائيل لم تستطع أن تكون ترسانة لصنع السلاح بدون المعونات العلمية والمادية التي يقدمها المعسكر الغربي لها ، كما ان توجه اسرائيل نحو السوق الاوروبية يعزز هذا الاتجاه . ان اسرائيل تشهد اليوم تغيرات أساسية في اقتصادها ، فقد أسفرت حرب حزيران واحتلال الاراضي العربية الى نمو ظاهرة الاستعمار الاسرائيلي الجديد في الارض المحتلة ولقد تمكن القطاع الخاص بمعونة الوجوه التي تمثله كموشي دايان من فرض هذا الشكل الجديد للاقتصاد الاسرائيلي .

ان السلام سيأتي ليكرس التوسع الاقتصادي الاسرائيلي والاستعمار الجديد وليوسع السوق التي تعتمد عليها اسرائيل في تصريف بضائعها ، ولقد وضح هذا الاتجاه موشي دايان حينما سئل عن رأيه في السلام مع العرب فأجاب « ان الحل الوحيد الممكن الذي تقبله اسرائيل يجب ان يعتمد على علاقة مسالمة وعلى **التبادل التجاري** بين اسرائيل وجيرانها العرب » . وأضاف بأنه يجب زيادة التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق